الجمهورية التونسيّة

وزارة العدل

الـوزيــرة

كلمة السيّدة وزيرة العدل

بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للأرشيف الموافق لتاريخ يوم الاثنين 09 ديسمبر 2024

تحت شعار

" الأرشيف العام ركيزة للذّاكرة الجماعيّة ودعامة للسّيادة الوطنيّة".

تحتفل وزارة العدل مع سائر الهياكل العموميّة للدّولة التونسيّة تحت إشراف السيّد رئيس الحكومة باليوم الوطني للأرشيف بتاريخ يوم الاثنين 09 ديسمبر2024 تحت شعار **"الأرشيف العام ركيزة للذّاكرة الجماعيّة ودعامة للسّيادة الوطنيّة"**، وهو حدث يتزامن هذه السّنة مع الإحتفال بالذّكرى 150 لتأسيس أرشيف الدّولة التونسيّة سنة 1874.

إنّ العناية بالأرشيف في تونس دليل على نضج الدّولة وعلى عراقتها، بحفظها وحمايتها لوثائق نعتزّ بها وتثبت ريادة تونس في مجال الإصلاحات والتّنظيم الإداري والقضائي فالدّولة التونسيّة كانت سبّاقة قبل 178 عاما في الإعلان عن إلغاء العبوديّة وإغلاق أسواق الرّقيق، وإلغاء الضرائب التي تجمعها الدّولة على خلفيّة ذلك النّشاط، وتحرير أطفال ولدوا في عائلات من العبيد عندما قرّر أحمد باشا باي الأوّل (حاكم تونس آنذاك) إلغاء الرقّ بالبلاد بقراره المؤرّخ في26 جانفي سنة 1846، هذا إلى جانب الوثائق التّي تثبت أسبقيّة الدّولة التونسيّة في وضع الدساتير (دستور عهد الأمان 1861) وإبرام الاتّفاقيّات القضائيّة السّياديّة المتعلّقة بالإستقلال وتوحيد القضاء...فالأرشيف باعتباره القاعدة الأساسية لتوثيق مسيرة وتاريخ مختلف هياكل الدّولة التونسيّة بات مقوّما من مقوّمات سيادتها الوطنيّة، لذا وجبت حمايته وحفظــه واستغــلاله وفــق ما ينصّ عليه القانون.

ويمثّل قطاع العدل بعراقة هياكله وتنوّع وظائفه وإمتداده التّاريخي كقطاع مواكب لجميع المحطّات التّاريخيّة الهامّة للدّولة التونسيّة، أهمّ مُنتج للوثائق الرسميّة السياديّة للدّولة ومن أوّل القطاعات الدّاعمة للأرصدة التّاريخيّة المحفوظة بمؤسّسة الأرشيف الوطني، إذ يتضمّن الرّصيد التّاريخي لوزارة العدل مجموعة هامّة من الوثائق المنتجة قبل الإستقلال والمصّنفة بمؤسّسة الأرشيف الوطني في ثماني سلاسل تاريخيّة يُقدّر

مجموع وثائقها بـ أكثر من 30 000 ألف وثيقة تُغطّي أغلب المحطّات التّاريخيّة التّي مرّت بها الدّولة التونسيّة والتّي حلّت آجال إتاحتها للعموم وفقا للقواعد القانونيّة المنظّمة لهذه العمليّة، هذا دون إعتبار الوثائق المُنتجة من قبل هياكل قطاع العدل بعد الإستقلال والتّي تولّت مصالحنا الفنّيّة ترحيلها بصفة دوريّة إلى مؤسّسة الأرشيف الوطني قصد إتاحتها للإطّلاع من طرف العموم بعد استكمال إعدادها فنيّا طبق الإجراءات المعمول بها.

إنّ المحافظة على هذه الوثائق التاريخيّة لدى مختلف هياكلنا القضائيّة والإداريّة طيلة مدد استبقائها القانونيّة وتأمين الحفظ السّليم لها قد ساهم في حسن سير مرفق العدالة وحفظ حقوق المتعاملين معه وارساء قواعد الحكم الرّشيد والشّفافيّة والإدارة السّليمة وفي تكوين الأرصدة الوثائقيّة التّاريخيّة وحفظها للأجيال المتعاقبة.

ولا يخفى عليكم أنّ المحافظة على أرشيف قطاع العدالة بثرائه وتنوّعه هي **مسؤوليّة مشتركة وأمانة محمولة على عاتق كلّ من الإطارين القضائي والإداري بمختلف** أسلاكهم ورتبهم بما أناطه المشرّع على عاتقهم من إلتزامات وإجراءات تطبّق على الوثائق والملفّات منذ نشأتها بفضاءات العمل وإلى حين تحويلها إلى محلاّت حفظ الأرشيف الوسيط وفقا للتّراتيب الجاري بها العمل لمواصلة التصرّف فيها تحت مسؤوليّة الإطارات المختصّة في الوثائق والأرشيف بتطبيق قواعد الحفظ والإجراءات الأرشيفيّةذات العلاقة.

ويمثّل هذا اليوم مناسبة سنويّة هامّة لإبراز الإنجازات المحقّقة في مجال التصرّف في الوثائق والأرشيف طيلة سنة كاملة ولمزيد التحسيس بأهميّة الأرشيف كأداة لضمان حسن سير المرفق العمومي وتحسين الخدمات المسداة للمتعاملين معه ولحفظ الذّاكرة الوطنيّة للأجيال المتعاقبة كرمز للهويّة ودعامة للسّيادة الوطنيّة.

ونحن حريصون على مزيد دعم إطارات التّصرّف في الوثائق والأرشيف على مستوى تطوير مسارهم المهني ومؤهّلاتهم المعرفيّة من خلال الدورات التكوينيّة التّي يتمّ تخصيصها لفائدتهم والعمل على تحديث وسائل عملهم بكافة المحاكم والهياكل والمؤسّسات الرّاجعة بالنّظر لوزارة العدل بالإنخراط التدريجي في استعمال التكنولوجيّات الحديثة من رقمنة الوثائق القضائيّة والتصرّف الإلكتروني في الوثائق تماشيا مع السّياسة العامّة للوزارة في مجال العدالة الرقميّة وكذلك بالعمل على ضمان الحفظ السّليم والآمن للوثائق من خلال العناية بمحلاّت حفظ الأرشيف على غرار مجمع الأرشيف بحي الخضراء بتونس العاصمة ومواصلة إنجاز مشاريع بناء مجمّعات الأرشيف بالجهات بكل من منّوبة وبنزرت وسوسة والقيروان وصفاقس وتجهيزها وفقا للمقاييس العالميّة والتي بلغ تقدُّم الأشغال في بعضها نسبة 80 % وكذلك مبنى الأرشيف الانتقالي لمحكمة الاستئناف بتونس الذي هو في طور إنهاء الأشغال، هذاإلى

جانب برمجة إعادة تهيئة محلاّت حفظ الأرشيف بالمحكمة الابتدائيّة بتونس وتجهيزها بمعدّات حفظ الأرشيف لضمان حماية وأمن الوثائق.

كما نثمّن المجهودات المبذولة بمناسبة **"مبادرة شهر المحكمة فيفري 2024"**حيث تمّ تنفيذ حملات جهويّة شملت كل الدوائر الإستئنافيّة ترتكز على تهيئة محلاّت حفظ الأرشيف بالعديد من المحاكم والقيام بخطط استعالجية لمعالجة الأرشيف وتنظيمه من خلال تكوين فرق عمل جهويّة .

وبهذه المناسبة يسعدني أن أتقدّم إلى إطارات التصرّف في الوثائق والأرشيف وكافة الأعوان العاملين في هذا المجال ومكوّنات الأسرة القضائيّة والإداريّة بأسمى عبارات الشّكر نظير ما يبذلونه من مجهودات وأملنا وطيد في تفانيهم وعزمهم الثّابت في سبيل المساهمة في بناء عدالة متطوّرة وناجزة.

إنّ عملنا متواصل من أجل مزيد تطوير المنظومة القضائية ورقمنتها وتقريبها من المتقاضين وتحسين خدماتها تجاههم مع مواصلة دعم أرصدة الأرشيف العام التّاريخي للدّولة التونسيّة باعتباره **ركيزة للذّاكرة الجماعيّة ودعامة للسّيادة الوطنيّة**.

وزيرة العدل

ليلى جفال